مدير مكتب مؤسسة فريدريش ايبرت في اليمن لـ«الميثاق»:

إذا لم تجر الانتخابات من الصعب الحديث عن الديمقراطية في اليمن

■ حذر السيد فلكس ايكنبرج - مدير مؤسسة فريدريش ايبرت في اليمن قبيل مغادرته صنعاء لتحمل مسؤولية عمل المؤسسة في منطقة الشرق الاوسط - من عدم إجراء انتخابات نيابية في عام ٢٠١١م وقال: إذا لم تجرَ الانتخابات فسيكون من الصعب الحديث عن ديمقراطية حقيقية في اليمن.

وحمل المؤتمر الشعبي العام مسؤولية حماية الديمقراطية وأوضاع البلاد باعتباره صاحب الأغلبية في البرلمان.. مؤكداً أن الديمقراطية في بلادنا قطعت خطوات متقدمة مقارنة بدول المنطقة.. منبهاً الى ضيق الوقت أمام حوار الاحزاب وعليها أن تسرع في التوصل الى نتائج واتفاق في أقرب وقت لضمان إجراء الانتخابات في موعدها المحدد.

هذه القضايا وغيرها في تفاصيل الحوار التالي:

حوار/ محمد أنغم

اليمن فيها مشاكل ولكنها ليست مخيفة

الوقت قصير.. وعلى الأحزاب أن تتحاور بجدية

السيد فلكس ايكنبرج

لابد من سقف زمني محدد وضوابط للحوار

المؤتمر مسؤول عن حماية الديمقراطية في اليمن

النخبة السياسية بعيدة عن هموم الناس

سراب المشترك

ناصر محمد العطار

■ الله وحده عالم السر والنجوى وما تكنه صدور زعماء اللقاء المشترك أما الرأي العام فألسنتهم الحادة قد سلقته وازداد ظمأه وهو يهرول وراء التقولات حتى كاد البعض يضلون طريقهم نحو العلى والمجد ويقعون في السراب لولا رعايةا لله وصدق مواقف المخلصين من أبناء الوطن وفي مقدمتهم القائد الفذ فخامة رئيس الجمهورية والتي أشرقت بنور الحق والحرية والديمقراطية والتسامح وبددت ظلام التدليس والغش وأسقطت جميع الرهانات الخاسرة سلفاً، ومن موقف لآخر حتى تبين الخيط الابيض من الخيط الاسود، واليوم والغد ان شاء الله يتعشم الشعب خيراً من خلال تبادل المواقف النبيلة والوطنية من قبل تكتل اللقاء المشترك وكافة القوى خاصة أن مبادرة فخامة رئيس الجمهورية بخطابه للشعب مساء العيد الـ٢٠ للوحدة قد شملت جميع القضايا والمطالب بدءاً بإطلاق سراح المعتقلين المغرر بهم والعفو عن الصحفيين بما فيهم الصادر بحقهم احكام قضائية.. والدعوة لحوار غير مشروط ومسؤول وجاد وآخر ذلك إمكانية تشكيل حكومة وطنية من الاحزاب الممثلة في مجلس النواب والاشادة بدور المساهمين في تحقيق الوحدة والمدافعين عنها.. الخ.. فقد شكلت حزمة من مواقف التسامح وحسن النوايا وإزالة مساوئ الظن والشك.. وإذا لم تكن المواقف إيجابية فيا ترى ماذا ستكون الحجج والمبررات هل سيتم العودة لسفاسف الأمور والمتناقضات والمتقاطعات مع جميع قواعد القانون والاعراف والسلوكيات الديمقراطية منذ الأزل وحتى اليوم.

ومن أمثلة ذلك ما حدث بالماضي بالمطالبة بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة ثم من المستقلين ثم من الحزبيين والى ما لا نهاية وكذا المطالبة بتشكيل فريق فني من الاحزاب وشيئاً فشيئاً حتى الوصول الى سقف مفتوح بالمطالبة بمائة فريق وبحضور منظمات دولية تحت ذريعة مراجعة جداول الناخبين في حين أن الجداول سيتم إعادتها ومراجعتها ميدانياً قبل إجراء اي انتخابات، والاشد غرابة أن يطلب التوافق في قرارات اللجنة العليا وبالتحديد في مهام جديدة لا وجود لها في الدنيا وذلك بعدم اعتماد نتائج أية عملية انتخابية الا بعد إقرارها من اللجنة العليا.

وهو نفس الامر في المطالبة بتوقيع رئيس وأعضاء لجنة الاقتراع على بطاقة الاقتراع حتى تكون صحيحة والمطالبة بالقائمة النسبية وفي نفس الوقت المطالبة بإلغاء موطن العمل كموطن انتخابي.. وكل مدرك وعاقل أن يتصور ما قد يؤول اليه من مساوئ في حالة عدم التوافق أو إذا شكك في توقيعات لجنة الاقتراع على البطائق.. وهل ستحل تلك الاشكالات على المستوى الوطني أم سيؤتى بمعامل وخبراء دوليين.

وأخيراً إذا أصر المشترك على مواقفه بإعاقة إجراء الانتخابات وحرمان الشعب من ممارسة حقوقه وحكم نفسه بنفسه.. فلن تجدي أية مبادرة لإقناعه حتى لو جيئ بقانون وأشخاص من خارج الوطن لإدارة الانتخابات.. وبالله التوفيق..○

□ رئيس دائرة الشؤون القانونية

○ بعد أن أنهيتم فترة عملكم التي استمرت خمس سنوات تقريباً.. ما انطباعكم عن اليمن خلال هذه الفترة التي عشتم وعايشتم فيها همومنا الديمقراطية والسياسية وغيرها بمشاعر صادقة؟

– أولاً من حيث المستوى الرسمي والشعبي دائماً كان الدعم كبيراً لي ولأسرتي وكان لنا لقاءات كثيرة مع يمنيين في كل مكان، كانوا يرحبون بنا أجمل ترحيب، وأشكر الشعب اليمني على الاستقبال الحار والممتاز، وعلى الصعيد الشخصي كنت سعيداً بوجودي في اليمن ولم أواجه أي اشكال ماعدا في السنتين الاخيرتين حيث كانت الاوضاع الامنية مضطربة وقد اثنتني بعض الشيء ولم أعد قادراً على التحرك في هذا البلد، كما كان في السابق، وللأسف حرمتني من أن استمتع بوجودي في اليمن، وإن شاء الله تعود الأمور الى طبيعتها في القريب العاجل، الظروف الامنية أشعرت الأجانب المقيمين في اليمن أن تحركهم أصبح محدوداً.

○ بشكل عام نظرة اليمنيين للأجانب ليست بتلك النظرة السيئة؟

– طبعاً فاليمنيون شعب طيب و ٩٩٪ منهم يرحبون بالأجانب وهذا شيء لمسناه في الواقع وطبعاً هناك قلة يتسببون بالمشاكل، وكما قلت على المستوى الشعبي كنا مرتاحين جداً.

○ استطعتم أن تترجموا وبشكل مدهش ومثير للإعجاب رسالة مؤسسة «فريد ريتش إيبرت» في الجانب الديمقراطي وحقوق الانسان والشراكة مع المنظمات المدنية بشكل عام .. ما تصوركم لتطور التجربة الديمقراطية في اليمن خاصة ونحن نحتفل بالذكرى العشرين لقيام الجمهورية اليمنية؟

– يجب أن نفهم أن الديمقراطية في اليمن جاءت مع اتحاد نظامين شموليين سابقين، فجاءت الديمقراطية على خلفية ذلك، وهناك فرق ما بين ألمانيا واليمن مثلاً ألمانيا الغربية عندما اتحدت مع ألمانيا الشعبية كانت دولة ديمقراطية، واعتقد أن الديمقراطية في المانيا عمرها قديم، أما في اليمن فإنها مازالت ناشئة.. الديمقراطية لا تتكون من انتخابات فقط ولكنها عبارة عن انتخابات وسيادة الشعب وكذا السيادة في القانون ومشاركة المواطنين في الحياة العامة والمساءلة وليس فقط مشاركتهم في الانتخابات التي تجرى كل اربع سنوات أو خمس، ومقارنة مع الدول الاخرى لاشك فاليمن قطع شوطاً مبكراً منذ تسعينيات القرن الماضي وأنجز كثيراً من الخطوات في المسيرة الديمقراطية.. ولكن في الفترة الاخيرة هناك بعض المؤشرات غير المشجعة– بصراحة– مثل تأجيل الانتخابات وعملية الانتخابات عليها بعض علامات الاستفهام وهذا طبيعي ولا ينقص من العملية الديمقراطية، فهي كاملة وأهم شيء أن هناك رغبة عند كل القوى السياسية الموجودة في هذا البلد بأن الديمقراطية هي الخيار الاول وليست وسيلة.

○ كيف تقرأون المشهد السياسي اليمني.. وما هي النصيحة التي يمكن أن تقدموها للأحزاب للمضي نحو الانتخابات البرلمانية القادمة؟

– إذا لم تُجرَ في عام ٢٠١١م انتخابات نيابية تنافسية حرة ونزيهة فسيكون من الصعب أن نتكلم عن ديمقراطية في اليمن، لأنه –وبصراحة– فترة البرلمان ست سنوات فترة طويلة، اضف الى ذلك انه تم تمديدها الى ثماني سنوات وإذا ما مددت مرة أخرى فإنه من الصعب الحديث عن وجود ديمقراطية حقيقية في اليمن وهذه مسؤولية على جميع الاطراف المؤتمر الشعبي العام والمعارضة، أن يبذلوا كل الجهود من أجل ضمان إجراء انتخابات حرة ونزيهة في موعدها القادم، واعتقد أن اتفاق فبراير ٢٠٠٩م القاضي بتأجيل الانتخابات قد مضى عليه أربعة عشر شهراً ولم نرَ أي تقدم في الحوار، والوقت أصبح ضيقاً جداً، لذلك على الاحزاب أن تتحاور بجدية وأن يجدوا حلولاً للمسائل الخلافية في وقت قصير، فذلك اصبح ضرورة لأن الانتخابات لا يمكن التحضير لها في شهرين حتى إذا توصلوا الى تعديل قانون الانتخابات أو تعديل الدستور، فإن ذلك يتطلب وقتاً كافياً للاستفتاء أو تصحيح السجل الانتخابي، لذا إذا كانت هناك جدية فيجب أن يتوصلوا الى اتفاق، في اقرب وقت.

○ باعتباركم منظمة مهتمة بالديمقراطية ..ما الخيارات أمام الديمقراطية اليمنية؟

– أولاً إن الديمقراطية لا تقاس فقط بإجراء الانتخابات، رغم أنها عنصر رئيسي بل والأهم في العملية الديمقراطية حتى لا يؤدي تأجيل الانتخابات إلى أن يفقد الناس ثقتهم بالديمقراطية وهذا ليس فقط في اليمن، ففي ألمانيا مثلاً نسبة المشاركة وصلت في بعض الاحيان ما بين ٦٠ – ٧٠٪ ممن هم في سن المشاركة، وهذا أمر سيئ أن يرفض ٤٠ أو ٣٠٪ من الناخبين المشاركة في الانتخابات، وبالنسبة لليمن اعتقد أن هناك أسباباً أخرى فمثلاً تجد البعض يعتقدون أن نتائج الانتخابات لن تحدث فرقاً في حياتهم، وهذا شيء خطير ومؤسف أن يفقد الناس الثقة، في إمكانية التغيير، ومن أين تأتي هذه الثقة أولاً عندما يرى الناخبون أن أصواتهم تحدث فرقاً وتنعكس في تكوين البرلمان وايضاً أن البرلمان نفسه له صلاحيات يستفاد منها ويمارسها مثلاً في مساءلة الحكومة حول بعض الاشياء التي قد تحدث، وهذا حصل لا أقول إنه لم يحصل ان استدعى البرلمان أعضاء في الحكومة وساءلوهم ، ولكن كأن الفترة الطويلة التي مضت دون إجراء انتخابات برلمانية قد أصابت بعض الناس بهذا الشعور، أي بعدم التغيير وهذا فعلاً واقع في اليمن وهو أن نتائج الانتخابات كانت متشابهة الجزء الأكبر للحزب الحاكم يليه الاصلاح ثم الاشتراكي وبقية الاحزاب يحصلون على عدد قليل من المقاعد «التركيبة الرئيسية في البرلمان لم تتغير منذ انتخابات ١٩٩٣م، ومن الطبيعي إذا لم يشعر المواطن أن نتائج الانتخابات مختلفة من مرة إلى أخرى قد يفقد الثقة بالنظام الديمقراطي.

○ وإذا كان الناس والناخبون أنفسهم غير راغبين بالمعارضة ويشعرون أنها غير قادرة على تقديم البديل الافضل ولا يوجد لديها برامج فهذه مشكلة تواجهها الديمقراطية في بلادنا؟

– بالتأكيد الديمقراطية تحتاج الى حزب حاكم قوي ومعارضة قوية ومنافسة وتحتاج إلى وجود قواعد اللعبة أي توفر نفس الشروط لأي شخص يريد أن يدخل العملية السياسية بدون تمييز.

○ من خلال متابعتكم للتحول الديمقراطي في البلاد .. فالمشكلة ليست مشكلة الحزب الحاكم خاصة وأنه فرض عليه تأجيل الانتخابات رغم عدم قناعته بذلك؟

– أنا لست متابعاً لكافة التفاصيل وأن التأجيل جاء بناءً على طلب أو سبب عدم الحوار هو الحزب الفلاني ولا يمكنني تقييم الوضع بهذا الشكل، طالما وان الحزب الحاكم يدير البلاد فهو مسؤول على أوضاع البلاد بشكل عام وهو مسؤول عن حماية الديمقراطية طالما ولديه صلاحيات ولديه الاغلبية في البرلمان ويمكنه ان يصوت على أي قانون يراه مناسباً.. وطالما نتكلم عن الحوار فإنه من الطبيعي أن يتم بين أكثر من طرف والكل يتحمل مسؤولية نجاح الحوار والتوصل الى اتفاق لأن النتيجة هي تحقيق هدف الحوار، وأنا لاحظ أن كلمة الحوار أصبحت تردد في اليمن كثيراً، وكأن الحوار هو الهدف بحد ذاته وليس وسيلة للوصول الى شيء محدد، اعتقد أن الحوار لكي ينجح لابد أن تكون له ضوابط معينة وسقف محدد، أكرر أن جميع الاطراف معنية فعلاً بنجاح الديمقراطية وعليهم الوصول الى اتفاق بأسرع وقت.

○ المؤتمر الشعبي اتخذ قراره بأن يمضي الى الانتخابات سواءً حضر المشترك أو قاطع ..ما تعليقكم؟

– طبعاً جميع الأطراف اتفقوا في فبراير ٢٠٠٩م على إجراء حوار حول عدة أشياء من بينها تعديل النظام الانتخابي وإعادة تشكيل اللجنة العليا للانتخابات وغير ذلك، ولم أسمع أن أحد الطرفين أعلن عدم التزامه بهذه النقاط، وأتمنى أن جميع الاطراف اتفقوا على هذا، ومن المعروف إذا كان هناك انتخابات بدون مشاركة المعارضة فلن يكون لها جدية كبيرة، كما أنه ليس من المعقول أن يعلن الطرف الآخر مقاطعته لكن لابد من الوصول الى اتفاق وما أتمناه هو أن يشارك الجميع في الانتخابات.

○ هل يعني أن نضحي بالديمقراطية على أساس مشاركة المعارضة في الانتخابات؟

– ماذا تقصد بالتضحية؟

○ أعني أن تؤجل الانتخابات الى أن تقبل المعارضة؟

– لا هذا لا يجوز كما أنه لا يجدر إجراء الانتخابات بدون مشاركة المعارضة، وهذا هو المأزق السياسي الذي تمر به اليمن الآن.

○ هناك أحزاب معارضة أخرى غير المشترك ومنظمات مجتمع مدني تطالب بإجراء الانتخابات في موعدها حتى وان تغيب المشترك عن المشاركة؟

– أنا أرى أن إجراء الانتخابات بدون مشاركة المعارضة لن تكون انتخابات جدية وفي نفس الوقت تأجيل الانتخابات ليس حلاً، لذلك أرى أنه لابد أن يتوصل الجميع الى اتفاق.. لأن الانتخابات تأجلت على أساس إجراء حوار لكنه لم يتم، ثم ما الذي يضمن أن يتم الحوار إذا تأجلت سنتين أخرى، ومع ذلك نحن نسمع من هنا وهناك عن وجود حوار مع بعض الشخصيات، ولكنه ليس معلنا وأتمنى أن يؤدي الى نتيجة.

○ باعتباركم مؤسسة معنية بالديمقراطية لكم خبرة مشهودة في العالم بهذا الجانب.. بماذا تنصحون اليمنيين لتجاوز هذه الصعوبات؟

– لابد من إجراء حوار جاد بين الأحزاب المعنية وان يتوصلوا الى اتفاق سريعاً لضمان إجراء انتخابات تنافسية حرة ونزيهة في ٢٠١١م وليس هناك حل سحري يمكن أن يأتي من مكان بعيد، ولكن لابد أن يجلس الجميع على طاولة واحدة وأن يتكلموا بجدية ولابد أن يقدم كل طرف تنازلات، وهذا طبيعي لأنه لا يمكن ان ينجح أي حوار دون تقديم تنازلات، واعتقد أن إجراء الانتخابات ليست المشكلة الوحيدة التي يمر بها اليمن الآن، هناك تحديات اقتصادية واجتماعية، ونمو سكاني مرتفع جداً، وأيضاً شحة في الموارد المائية وتراجع المخزون النفطي والتي بحسب معلوماتنا أن اليمن بعد عشر سنوات ستكون دولة مستوردة للنفط، وإن شاء الله لا يحدث هذا.. ولكن يجب أن نطرح ذلك في الحسبان وكما هو معروف أن ٧٠٪ من دخل اليمن من عائدات النفط، لذا لابد من البحث عن موارد أخرى لتغطية رواتب الموظفين وتوفير الخدمات الاجتماعية والصحية والتربوية و.. والخ، وهذا الأمر يحتاج الى تركيز، وأنا لست مع القول الذي يرى انه لابد من وجود إصلاح سياسي وثم إصلاح اقتصادي، بل لابد أن تمضي عملية الاصلاح سياسياً واقتصادياً مع بعض لأن التحديات الاقتصادية هي التي تهم المواطن وأما عدد المقاعد التي يحصلون عليها في البرلمان فلا تعنيه أن تكون ٣٢٠ أو ٤٠٠، إنما الذي يهمه أن يتحسن وضعه المعيشي وأن يعيش حياة كريمة، وأنا لاحظت أن كثيراً من النخبة اليمنية تركز على الجانب السياسي والمواضيع التي تهم الناس بعيدة عنهم.. والتركيز على الجانب السياسي شيء جميل ودليل أن الديمقراطية أعطت ثمارها، وان المجتمع حي وهناك مجال للنقاش في مختلف القضايا دون خوف، ولكن يجب ألا ينسوا الاوضاع الاجتماعية والمعيشية والاقتصادية للمجتمع.

○ نلاحظ أن مؤسستكم تنشط بشكل كبير مع المنظمات المدنية بشكل عام، كيف وجدتم نشاط هذه المنظمات.. وهل يمكن المراهنة عليها في عملية تطوير المسيرة الديمقراطية والتعددية؟

– صحيح أن نشاط منظمات المجتمع المدني قديم ولكنها انطلقت بشكل كبير بعد تحقيق الوحدة اليمنية وتأسست العديد من هذه المنظمات والجمعيات.. الخ، واعتقد أن ما ينطبق على الديمقراطية في اليمن ينطبق على منظمات المجتمع المدني، حيث تجد في بعضها ناشطين منحوا وقتهم وجهودهم وطاقاتهم وسخروا مواردهم لخدمة المجتمع، وهذا شيء جميل ورائع وأن يقدموا خدمات جليلة للمواطنين بشكل عام. ولكن هناك منظمات أخرى تشعر بأن هدفها ربحي وان تحصل على تمويل من الخارج حتى تقوم بعملها.. صحيح العامل الربحي موجود ويلعب دوراً في كثير من الأحيان وهو أمر طبيعي، لكن في الاخير المنظمات الجيدة ستثبت نفسها والتي أهدافها غير ذلك ستتوقف بعد فترة.

○ هل لهذه المنظمات تأثير في صنع القرار؟

– لا اعتقد أن لها تأثيراً مباشراً في صنع القرار ولكنها توصل صوت المجتمع إلى صانع القرار وكذلك تلعب دوراً توعوياً، وهذا لايمنعها من العمل على تبني بعض القضايا الأخرى.

○ كيف تنظرون الى مستقبل العمل الديمقراطي في اليمن؟

– هناك بعض المؤشرات متشائمة قليلاً لاسيما أنه مر حتى الآن أكثر من سنة على تأجيل الانتخابات، ولاتوجد جدية عند كل الاطراف لإجراء هذا الحوار ولم نرَ مؤشرات تثبت لنا العكس، صحيح نسبة الديمقراطية في اليمن كبيرة ومتقدمة بالنسبة للمنطقة، ولكن الاوضاع المعيشية والاقتصادية تحول دو تحقيق المزيد من النجاحات.

○ يعني هذا أن قراءتكم للديمقراطية بعد خمس سنوات من العمل في اليمن أن التحديات الاقتصادية هي أكبر التحديات التي تهدد الديمقراطية في اليمن؟

– اعتقد أن التحديات الاقتصادية كبيرة منها متعلق بأزمة الاقتصاد العالمي والآخر متعلق بالوضع السياسي والأمني، وكل هذه الأمور مرتبطة مثلاً مرت اليمن بست حروب في صعدة ولذلك فإن همّ القيادة اليمنية هو ترسيخ الأمن والاستقرار، وأنا سعيد أن هناك وقفاً لإطلاق النار وأتمنى أن يستمر ويتحقق السلام حتى تتمكن الحكومة من التركيز على القضايا الاساسية، ومن ذلك ما يحدث في الجنوب والذي يرجع السبب إلى الوضع المعيشي.. الوضع المعيشي شيء مهم.. ففي دول الخليج مثلاً كثير منها لا يوجد فيها ديمقراطية ولا يدعون ذلك لكن الوضع هناك أفضل بكثير ولاتوجد مظاهرات، ولا غيرها.

○ ما الذي يمكن أن يقدمه الاصدقاء الأوروبيون لدعم الديمقراطية في اليمن؟

– هناك تقرير عن الانتخابات الرئاسية والمحلية ٢٠٠٦م فقد طرحت بعض التوصيات من قبل الاتحاد الأوروبي، واعتقد أن الطرفان وافق عليها، ومازالت التوصيات قائمة، وهذا من الأشياء التي قدمها الاتحاد الأوروبي إذا كان هناك رغبة عند الاطراف اليمنية ان ينفذوها، فمن المؤكد أنه سيكون هناك دعم لتنفيذ هذه التوصيات، وأرى أن الحوار مطلوب بين جميع الاطراف وإذا استثنيت بعض الاطراف، فأيًا كانت النتيجة التي خرج بها الحوار، فإن الطرف المستثنى سيعارض.

● الأعمال الإرهابية هل ترون أنها تؤثر على تطور التجربة الديمقراطية، ومن وجهة نظركم ما هي المعالجات التي يجب العمل بها لمواجهة هذه التحديات؟

– أكيد الحالية المعيشية للناس تؤثر على تقدم الديمقراطية، فلابد من تجاوز هذه التحديات، أعتقد أن الديمقراطية الحقيقية أفضل طريقة لمواجهة التحديات، لأن فيها مساءلة للمسؤولين، لماذا فعلت هذا ولماذا لم تفعل ذلك، أن الديمقراطية مثل ما نشاهدها في الهند شيء مهم، فهناك ديمقراطية ونمو اقتصادي كبير ومثلما قلت في بداية الحديث انه من المفروض أن يكون التركيز على القضايا الاجتماعية والاقتصادية ..يعني إيجاد مصادر دخل أخرى وكذلك تشجيع القطاع الخاص، لأنه عندما نتكلم عن التوظيف وكأن الدولة هي مسؤولة عن توظيف الناس وهذا غير صحيح، لأن الدولة مسؤولة على وضع إطار سليم يشجع القطاع الخاص أن يشتغل وهو بدوره من يقوم بالتوظيف وايضاً تشجيع الاستثمار، وأنا أعرف أنه حصل الكثير من الاشياء في هذا الجانب ولكن يبدو أنه لايزال هناك مجال لتشجيع القطاع الخاص المحلي والخارجي وايضاً من الاشياء المهمة هي إعادة فتح باب العمل للعمالة اليمنية في دول الخليج، وهذا يرجع لطبيعة العلاقات اليمنية الخليجية وإيجاد بديل لموارد النفط، وتشجيع الاستثمار والقطاع الخاص والسياحة بدون أمن مستحيل تحقيقها.

○ ما دوركم في المؤسسة بالنسبة لدعم المرأة؟

– أكيد هذا من المحاور الرئيسية ونركز على دعم مشاركة المرأة سياسياً، وتعليم الفتاة وبحث مشكلة الزواج المبكر ولكن قدراتنا محدودة، لذا نحن نركز على مشاركتها في الحياة المؤسسية وداخل النقابات.

○ لديكم تجربة ناجحة في هذا الجانب؟

– إن شاء الله قد تكون ناجحة لأن دور المرأة داخل النقابات يكون دوراً أهم من مشاركتها في الجوانب الاخرى، واعتقد أن من النجاحات التي حققناها كان في عام ٢٠٠٧م بانتخاب اول امرأة رئيسة لنقابة المهن الصحية.

○ التقى الرئيس مؤخراً باتحاد نساء اليمن ووعد بدعمهن كما وعد بدعم المؤتمر الشعبي بتخصيص نسبة ١٥٪ من الدوائر الانتخابية للمرأة .. مارأيكم؟

– بصراحة أنا لست مطلعاً على الوضع الداخلي للمؤتمر بالتفصيل وطبعاً نعرف أن الرئيس في خطاباته بدعم كوتا للمرأة عبر تخصيص ١٥٪ من مقاعد البرلمان للنساء وحتى أحزاب المعارضة في رؤيتهم ووثائقهم يؤكدون قبولهم بهذا وليس هناك اختلاف على منح المرأة هذه النسبة ولكن نحن لا نعرف ماذا سيكون النظام الانتخابي في السنوات القادمة طالما والاحزاب لم يبدأوا حوارهم ونحن اشتغلنا مع نساء من كل الاطراف ووضعنا خطة لضمان حصول المرأة على نسبة ١٥٪ من مقاعد البرلمان وان تغير النظام الانتخابي مثلاً الى القائمة النسبية أو المختلط مع كل هذه التوقعات هناك طرق تضمن حصول المرأة على النسبة المتفق عليها في البرلمان، فإذا اتفقت الاحزاب على أي نظام انتخابي، فلا يوجد عذر أو مبرر للتنصل عن هذه الوعود.

○ كيف وجدتم تفاعل المنظمات الراعية للعمل الديمقراطي في اليمن؟

– مقارنة مع دول أخرى فإن اليمن يجب أن يحظى بالاهتمام المناسب .. نعرف أن هناك دولاً عربية وأخرى آسيوية وأفريقية تحظى باهتمام أكثر، وأتمنى أن يكون التركيز على اليمن من قبل تلك المنظمات، لأن اليمن بحاجة الى هذا، وطبعاً لا أحد يتوقع من المنظمات الخارجية أن تصلح الوضع الديمقراطي في اليمن أكثر من اليمنيين لأن الوضع الديمقراطي هو خيارهم.

○ ما نصيحتكم للمؤتمر الشعبي العام ولأحزاب المشترك؟

– ليس لدي إلا ما قلته في البداية إنه يجب على الجميع أن يعرفوا أنهم مسؤولون عن هذا البلد، وإذا كان هناك نية حقيقية لديهم لإيجاد ديمقراطية ومشاركة سياسية فعلاً عليهم أن يكونوا عند مستوى هذه المسؤولية ويتحاوروا ويخرجوا بنتيجة لأن الوقت ضيق.

○ سيد فلكس.. هل شعرت بالخوف وأنت تمشي في شوارع العاصمة صنعاء؟

– بصراحة لا أشعر بالخوف أبداً.. فاليمن من ناحية يوجد فيها مشاكل ولكن من ناحية أخرى لا يوجد فيها جرائم ونادراً جداً ما تحدث جرائم، فهناك عواصم أخرى يخاف الواحد أن يمشي في شوارعها وبالذات في الليل لأنه يخاف على ممتلكاته وعلى حياته وما في جيبه، أما في اليمن فلم اشعر بهذا الخوف اطلاقاً أنا اشوف أن المشاكل الموجودة ليس من ناحية الجرائم لكن من حيث الاختطاف.○

لابد من مزامنة الإصلاحات السياسية والاقتصادية

المواطن يريد حياة كريمة ولا يهمه عدد المقاعد في البرلمان

البحرية اليمنية تحرر 9 صيادين من القراصنة

■ تمكنت زوارق تابعة للبحرية اليمنية بالتعاون مع القوات الدولية الموجودة في المياه الدولية في البحر العربي من تحرير قارب يمني على متنه ٩ صيادين كانوا قد تعرضوا للاختطاف من قبل قراصنة صوماليين قبل خمسة أيام قرب أرخبيل سقطرى أثناء قيامهم بالإبحار الى ميناء المكلا بمحافظة حضرموت.

وقال اللواء الركن بحري رويس عبدالله مجور قائد القوات البحرية والدفاع الساحلي انه تم القبض على ١٣ قرصاناً صومالياً في منطقة نشطون وضبط معدات وأسلحة متنوعة كانت بحوزتهم وتم تسليم القراصنة لأجهزة الأمن تمهيداً لإحالتهم الى النيابة العامة لاستكمال إجراءات محاكمتهم..

ضبط متهم بالاستيلاء على ذهب بقيمة 100 مليون

■ احتجزت الشرطة بمدينة دار سعد محافظة عدن مندوب مبيعات احدى شركات صياغة المجوهرات متهماً بالاستيلاء على كمية من الذهب تزن ٢٢٠ كيلو و ٣٨٢ جراماً، وتقدر قيمتها بحوالى ١٠٠ مليون ريال.

وأوضحت مدينة دار سعد أن المتهم استولى على هذه الكمية من الذهب على فترات متقطعة، طوال عام كامل، مشيرة أنها احتجزته في إثر بلاغ تلقته من إدارة الشركة اتهمته فيه بخيانة الأمانة خلال عمله معها كمندوب مبيعات، موضحة أنها فتحت تحقيقاً في الحادثة لمعرفة مصير الذهب وكشف ملابسات الاستيلاء عليه من قبل المتهم.

تخرج ألف طالب وطالبة من المعهد الامريكي الفرنسي

■ احتفى المعهد الامريكي الفرنسي للتدريب والتأهيل بتخرج ١٠٠٠ طالب وطالبة دفعة «الولاء الوحدوي» من حملة الدبلوم المتوسط وفي الحفل الذي أقيم بهذه المناسبة وتزامناً مع احتفالات بلادنا بالعيد العشرين للجمهورية اليمنية أكد الاخ صادق أمين أبو راس الامين العام المساعد نائب رئيس الوزراء للشؤون الداخلية ان الفضل في إيجاد تلك الشواهد والانجازات في مجال التعليم وغيره يعود الى ثورة ٢٦ سبتمبر و ١٤ اكتوبر التي من أجلها ضحى المناضلون والشهداء بدمائهم وأرواحهم حتى تتمكن بلادنا الحبيبة من طي صفحة الجهل والتخلف الى الأبد.

موضحاً أن الحكومة ستكثف من جهودها في سبيل دعم وتشجيع الشباب نحو المزيد من التأهيل والتدريب على كافة متطلبات الحياة بما يكسب الاقتصاد القدرة التنافسية والتطور في مجالات الإنتاج والانفتاح على الاسواق العالمية .. لافتاً الى أن تخرج دفعة الولاء الوحدوي ما هو الا ثمرة طيبة للجهود المبذولة في هذا المضمار.○